مسألة الجنوب ومهدّدات الوحدة في السودان(*)

عبده مختار موسى(**)

أستاذ مشارك في العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية ـ السودان.

أولاً: أسباب التباين بين الشمال والجنوب

لقد تفاقمت مشكلة جنوب السودان ـ ضمن عوامل أخرى ـ بسبب عجز النخبة السودانية عن تحقيق الانسجام بين مكوّنات المجتمع السوداني. ولأسباب تاريخية وعوامل موضوعية ظهرت أزمة ثقة بين الطرفين، على مستوى النخبة السياسية.

ثم استعصت المشكلة وتفاقمت الأزمة بسبب نوع المنهج الذي تعاملت معه النخبة السياسية الحاكمة (الشمالية) مع هذه المسألة. هذا المنهج ارتبط بالعقلية التي تعاملت مع المشكلة منذ بدايات تمظهرها في شكل تمرّد في خمسينيات القرن العشرين. فركّزت تلك العقلية على الحل العسكري في فترة الفريق إبراهيم عبود (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤). ثم انتقلت إلى الحل السياسي (فترة حكومة أيار/مايو ١٩٦٩ ـ ١٩٨٥) وفترة الإنقاذ (منذ عام ١٩٨٩)، وهو منهج أفضل، ولكن ذلك أطال أمد الحرب من هدنة إلى هدنة، ومن مفاوضات إلى أخرى. ولم تتمكن النخبة الشمالية من التوصل إلى اتفاق مع النخبة الجنوبية إلا بعد أن استوعبت أهمية الأبعاد الأخرى في المشكلة: البعد الاقتصادي ـ الاجتماعي وما يرتبط به من اعتراف بالظلم الاقتصادي والتهميش السياسي. ثم البعد الخاص ببناء الثقة، وهو الأصعب في مرحلة الانتقال، ويشكّل أحد العوامل الأهم في عملية تشكيل مستقبل السودان. هذا البُعد الأخير يرتبط به بُعد نفسي تشكّل بتراكمات تاريخية، وتعزّز بسياسات استعمارية، الأمر الذي أضفى على المشكلة ـ أو علاقة الجنوب بالشمال ـ المزيد من التعقيد والتأزيم.

(*) تمثل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي سيصدر قريباً عن مركز دراسات الوحدة العربية تحت العنوان نفسه.

(**) من مؤلفاته: **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى** (٢٠٠٩). البريد الإلكتروني: abdumukhtar50@hotmail.com.

مجمل هذه التطورات والتراكمات التاريخية والنفسية للمسألة جعلت العقل الجنوبي يستبطن موقفاً مسبقاً تجاه الشمال، هو موقف عقلي ووجداني يصل إلى درجة القناعة الجازمة (Dogma) بأن الشمال يقوم على هوية مختلفة جداً عن الجنوب. هذا الموقف أصبح واضحاً على مستوى المقولات، وعلى مستوى الممارسات. يقوم الموقف الجنوبي على فكرة استعلاء الشمالي على الجنوبي. وعلى الرغم من أن الإنتلجنتسيا الجنوبية تعترف بأن مصدر هذا الاستعلاء هو العروبة والإسلام باعتبارهما يشكّلان ثقافة راقية، إلا أنها ترى «أن الوجه الآخر للعُملة هو تحقير الجنوبي»[(١)].

تبدو المسألة أكبر من النظر إليها باعتبارها مسألة موارد وظلم اقتصادي وتهميش سياسي، بل تتجاوز كل ذلك إلى تباين ثقافي واختلاف عرقي، إلى صراع في الهويات. لذلك يمكن تناول هذه المسألة من خلال المنظور الشامل الذي يرى أن المدخل السوسيولوجي والمنهج المتكامل هو الأنسب للمعالجة العلمية، وأن أسلوب التحليل الاستقرائي الذي يستند إلى بعض المحاولات الإمبيريقية هو الذي يمكننا من النظر بموضوعية إلى مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب في السودان، واستخلاص مؤشرات يمكن أن نحكم من خلالها على إمكانية تحقيق وحدة بين الطرفين.

ثم إنه إذا كان من الممكن تحقيق وحدة مستدامة بين الشمال والجنوب من خلال تلك الأطروحة التقليدية التي تختزل المسألة في اختلافات سياسية يمكن حلها بإعادة توزيع السلطة، أو تظلمات اقتصادية يمكن حسمها من خلال معادلة جديدة لتوزيع الثروة، أو من خلال ترتيبات إدارية تقوم على الفدرالية، ومن خلال استقراء أحداث كثيرة نستخدمها كمؤشرات، ربما يمكننا التنبؤ بإمكانية تحقيق التكامل الوطني أو بناء سلام مستدام، وبالتالي وحدة مستقرة، بين شمال السودان وجنوبه، في ظلّ غياب اندماج اجتماعي/ثقافي حقيقي يمهّد لانصهار بين القوميات في هوية سودانية كبرى واحدة تتعايش في داخلها عناصر التنوّع الثقافي في انسجام تلقائي.

سننطلق من **الفرضيات** الأساسية التالية:

١ ـ جنوب السودان وشماله مختلفان في كل العناصر الضرورية لتشكيل القومية الواحدة (اللغة، الدين، الثقافة، العنصر، الأصل ... إلخ).

٢ ـ لم يكن الاستعمار سبباً أساسياً في مشكلة الجنوب، ولكنه زاد من الاختلافات الموجودة أصلاً بسياساته التي عزلت الجنوب ومنعته من التفاعل مع الشمال.

٣ ـ إن الدين لم يكن المحرك الأساسي للمشكلة، ولكن تسييس الدين هو الذي زاد من تفاقمها، وكان مدخلاً إلى التدخل الأجنبي.

---

(١) فرانسيس دينق، **صراع الرؤى: نزاع الهويات في السودان**، ترجمة عوض حسن (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٩).

٤ ـ إن اختزال المشكلة في الجانب السياسي، واعتماد الحل العسكري، هو الذي زاد من تعقيدها، وأدى إلى تدويلها.

٥ ـ إن الصراع بين الشمال والجنوب هو صراع هويات، وإن اتفاقية السلام، بتركيزها على قسمة السلطة (البعد السياسي) وتوزيع الثروة (البعد الاقتصادي)، أوقفت الحرب، لكنها لم تحقق وحدة مستدامة.

ترتبط الديناميات التي أسهمت في تشكيل الدولة السودانية، تاريخياً، بمفهوم بلاد السودان (الحزام الأسود من السنغال في غرب أفريقيا إلى الحبشة «إثيوبيا») في شرقها، حيث يُعرف السودان الحالي (جمهورية السودان) بـ «السودان الشرقي» أو «السودان النيلي». ومن المعروف أن التركيب السلالي (الأنثروبولوجي) لسكان جنوب السودان يتألف من عدة قبائل، من حيث أصلها وجذورها وعاداتها ومعاشها وتراثها وهويتها، منها: النيليون، والنيليون الحاميون، والقبائل السودانية.

يعتبر النظام الاجتماعي الثقافي السوداني مزيجاً فريداً لمجموعات متعددة الأعراق تشكّل بناءه.

ومن العوامل التي كان لها تأثير في علاقة جنوب السودان بشماله، تجارة الرقيق والاستعمار البريطاني، إذ إن الرق يعتبر مؤسسة اقتصادية/اجتماعية. والرق من حيث إنه ظاهرة موجود في مجتمعات كثيرة في العالم، إلا أنه في السودان ارتبط بالعنصر الزنجي الأفريقي الأسود. وهذا ينطبق على قبائل الجنوب، مما أضفى بعداً نفسياً في علاقته بالشمال. وعندما جاء الاستعمار البريطاني في نهاية القرن التاسع عشر، حاول محاربة الرق، لكنه فشل بسبب أنه أصبح مترسخ الجذور كممارسة اجتماعية/اقتصادية يشارك فيها تجار من شمال السودان (مثل الزبير باشا)، ومن بعض الدول العربية والأوروبية. فكانت هناك شركات لها مصالحها في استمرار الظاهرة.

عمل الاستعمار البريطاني على تهيئة المناخ لانتشار المسيحية في الجنوب ـ على رغم أنه رسمياً حاول اتخاذ موقف الحياد من الدين ـ فأضاف بعداً آخر في الاختلاف بين الجنوب والشمال (العربي/المسلم في غالبه)، وعزّز الاتجاه الانفصالي بسياسات المناطق المقفولة (أو المغلقة) (Closed Districts) وحارب انتشار الدين الإسلامي واللغة العربية. فتشكّلت هويتان إحداهما في الشمال (عربية/إسلامية)، والأخرى في الجنوب (أفريقية/مسيحية)، مع الإشارة هنا إلى أننا نستخدم كلمة «أفريقي» بمضمونها الثقافي/الحضاري، وليس بمدلولها الجغرافي. وقد وجد بروز هويتين تعبيراً عنيفاً في حرب أهلية طويلة (الأطول في قارة أفريقيا) بين الشمال والجنوب: في الأعوام ١٩٥٥ ـ ١٩٧٢، ثم الأعوام ١٩٨٣ ـ ٢٠٠٢. وقد صوّرت حركة التمرد الحرب بين الشمال والجنوب على أنها حرب دينية، وحصلت بذلك على دعم من الغرب المسيحي، منظمات ودولاً. ومن خلال ذلك، استمالت تعاطف الرأي العام العالمي، ووجدت مساحة كبيرة في تغطية الإعلام الدولي لترسيخ تلك الصورة. لذلك، فإن البعد الديني لمسألة الجنوب له تداعياته على أوضاع السودان، نظراً إلى الوجود المسيحي في السودان، وتسييس

الدين، وعلاقة الدين بالهوية (الجنوبية)، ودور الدين في التدخل الخارجي (الإقليمي والدولي).

إننا نرى أن جوهر الصراع بين الشمال والجنوب هو صراع هويات، بما يعنيه مفهوم الهوية والظاهرة الإثنية، والمضامين السياسية للإثنية، وتأثير الإثنية في العلاقات الجنوبية الشمالية. فلقد كان الاعتقاد السائد وسط علماء الأنثروبولوجيا أن السودان دولة أفريقية ـ عربية. وقد ظلّ هذا الاعتقاد يشكّل إحدى المسلمات لدى أي باحث عند توصيفه للسودان. وأضاف البعض كلمة إسلامي أو مسلم، فأصبح يُنظَر إلى السودان على أنه قطر عربي ـ أفريقي مسلم. غير أن هذا التوصيف الأخير غير مقبول لدى الجنوبيين في السودان الذين يرون أن كلمة «عربي ـ مسلم» هي شأن خاص بالشمال فقط. وحتى بالنسبة إلى الشمال لديه تحفظ فحواه أن الشمال ليس كله مسلماً، وليس كله عربياً، حيث إن هناك بعض المناطق في شمال السودان زنجية ومسيحية، مثل قبائل النوبة في كردفان، لكنهم ليسوا كلهم مسيحيين، فهناك مسلمون ووثنيون. كذلك هناك مجموعات كبيرة في الشمال اعتنقت الإسلام، ولكنها ليست من أصول عربية، مثل النوبيين في شمال السودان، والأنقسنا والفونج والفور، وغيرها؛ ومعظمها تشير ملامحها إلى أصلها الأفريقي الصافي غير المختلط بالعرب. ومن ناحية الأديان، نجد أن الأغلبية مسلمة (٧٣ بالمئة)، وتشكّل الأديان المحلية نسبة ١٧ بالمئة، والمسيحيون ٨ بالمئة. اللغة العربية يتحدث بها ٥١ بالمئة من السكان، واللغات النيلية يتحدث بها ١٧,٧ بالمئة من السكان، و١١ بالمئة يتحدثون لغة الدينكا، ويتحدث ٢١,١ بالمئة بلغات غير العربية في الشمال.

بالإضافة إلى التكوين الأنثروبولوجي، فإن مسألة الهوية في السودان قد تعقّدت بالتنوّع الديني. وعلى الرغم من سماحة الإسلام المعتدل ـ الإسلام الشعبي الصوفي ـ السائد في السودان، وقدرته على التعايش السلمي مع المسيحية، إلا أن عملية تسييس الدين باعتماده أحد التباينات التي تميز هوية الشمال من الجنوب زاد من تعقيد المسألة السودانية. وقد اهتمت الحركة الشعبية لتحرير السودان في أدبياتها بالبعد الديني، حيث كانت تنظر إلى النخبة السياسية الحاكمة في الخرطوم على أنها تقود حملة أيديولوجية جديدة.

يختزل الجنوبيون الهوية العربية الإسلامية في أقلية وافدة تمّ استيعابها في المجتمع السوداني التقليدي مع تمتعهم بمكانة متميزة واضحة. إن ذلك يمكن أن يُفسِّر، وبوضوح، حقيقة أنه على رغم التقدم النشط في الاستعراب والأسلمة عند دخول الإسلام، إلا أن تلك المناطق ظلّت في موقف حساس بين تمسكها العاطفي بشخصيتها الأصلية بكبرياء، وتبنّيها العملي للثقافة ووجهات النظر السياسية العربية. ويرى فرانسيس دينغ مثلاً أنه حتى المجموعات الشمالية التي كانت نتاجاً للاستعراب اكتسبت خصائص وسمات أفريقية بسبب تداخل الجنوب مع الأقاليم الشمالية. وإن لعملية جلب الإماء (المسترقات) من الجنوب ـ الذي تواصل دون انقطاع لقرون ـ قدراً من التجانس المزيَّف غير الحقيقي بين كل أولئك النوبيين.

استند المثقفون الجنوبيون إلى هذه الحقائق التاريخية في اعتقادهم بأن العرب «أقلية دخيلة»، وأن السودان أصله أفريقي، وليس عربياً. لكن الحقائق التاريخية التي استندوا إليها لم تكن ثابتة، بل كانت نسبية، وتحركت تلك الحقائق عبر العصور. فقد أعاد الحراك الاجتماعي، والتفاعل الثقافي، والتداخل اللغوي، والتواصل عبر السلالات المختلفة، وتزاوجها

عبر حزام بلاد السودان، تشكيل السودان، وتغيّرت البنية الاجتماعية والمنظومة الثقافية على الأقل في السودان الشمالي، بينما استمرت تلك الحقائق التاريخية ثابتة في الجنوب بسبب الظروف الطبيعية، ثم ـ في ما بعد ـ بسبب السياسات الاستعمارية. فليس من المنطق الآن أن يتحدث أي باحث عن واقع تاريخي لم يعُد له وجود، أو يدّعي ملكية هذه المنطقة لمَن لم يعد لهم وجود بعد أن ظهرت أجيال جديدة بفعل التزاوج، بل تغيّرت ملامح بعضهم عن الأجداد، وبعضهم تعدّلت سحناتهم بفعل هذا التزاوج (Intermarriage)، وتغيّرت هويتهم ـ مثلاً من هوية أفريقية بحتة إلى عربية إسلامية أفريقية ـ في معظم شمال السودان.

هذه التغيّرات التي تمّت عبر هذا التحول التاريخي الطويل، خاصة في عصر الممالك والسلطنات الإسلامية، أنتجت نوعاً جديداً من السودانيين لهم هويتهم الدينية والإثنية والثقافية. هم الآن أفارقة مسلمون ... تمثَّلوا الإسلام لكن ليس العروبة. فهم ينتمون ثقافياً (دينياً ولغوياً) إلى المسلمين المستعربين في الجوار؛ في الشمال والشرق، وعرقياً ينتمون إلى الجيران الأفارقة غير المستعربين في الجنوب.

إذن، إن تغلغل واستيعاب المسلمين العرب في السودان نتج منه ـ إضافة إلى أشياء أخرى ـ تغيّرات ثقافية كبيرة، خاصة في اللغة والدين. لذلك يصحّ الافتراض أن السودان إذا لم يكن فيه هذا التفوّق العربي (على اللغات والثقافات الأخرى)، فإن هذه الدولة ربما صارت دولة ذات تعدّد لغوي (Multi-lingual)، وربما توحّدت فقط بلغة المستعمر (اللغة الإنكليزية)، مثلها مثل أي مستعمرة بريطانية أخرى (نيجيريا، الهند ... إلخ).

وعلى رغم ظروف الهجرات والحراك الاجتماعي والتفاعل بين إثنيات مختلفة، إلا أن ذلك لم يؤد إلى قطيعة ثقافية تؤثر بصورة جذرية في المجرى الرئيسي (Mainstream) للهوية للسودان الشمالي. ويعزو الباحثون عملية التواصل الثقافي (Cultural Continuity) إلى اللغة العربية كلغة جامعة (Lingua franca)، والثقافة الإسلامية الرابطة بين الإثنيات، إضافة إلى التفاعل الاجتماعي والديني في إطار التعايش والتسامح المتبادل. وبذلك استطاع التواصل الثقافي أن يحفظ استدامة الهوية المشتركة. هذا التداخل (Interplay) بين هذه المجموعات العرقية المتعددة، أعطى السودان خصوصية بوصفه بوتقة انصهار (Melting Pot). لكن بوتقة الانصهار هذه تعني أن النظام الاجتماعي الثقافي السوداني هو مزيج فريد لمجموعات متعددة الأعراق تشكّل بناءه. غير أن هذا يعتمد على مدى قدرتنا على تنشيط عوامل الوحدة ـ مثل اللغة ـ لتساهم في عملية إيجاد التجانس (أو الهرمنة). مثل هذه العملية لا تتحقق ـ على نطاق السودان ـ إلا في المدى البعيد، لأنها تحتاج إلى درجة عالية من عملية التمثَّل (Assimilation) لاستيعاب الجماعات المختلفة أو/و المهمّشة في الثقافة السودانية الكلية. وفي ما يخص الشمال، فقد حدث حراك اجتماعي مكثّف ريفي ـ حضري قلّل من هذا التمايز الحادّ. لكن هذا يصدق أو ينطبق على الشمال فقط. أما في ما يخص الشمال مقابل الجنوب، فما زال هذا التمايز حاداً جداً، ويظهر دائماً في السطح كلما تعرّضت العلاقات بين جزأي الوطن إلى اختبار حقيقي، كما وقع من أحداث دامية بين الطرفين في عامي ١٩٦٤ و٢٠٠٥.

باستقراء التاريخ، نجد أن عملية التواصل الثقافي التي ساعدت على تماسك الجماعات

السودانية في الماضي قد تعزّزت أيضاً بعدة عوامل أخرى في إطار السودان الحديث، مثل: الإسلام الذي تمثل في المهدية، ثم المهدية الجديدة، وبالاستعمار الذي شكّل عدواً مشتركاً وحَّد كل الجماعات في السودان. كما أن الإدارة المركزية التي أسستها القوى الاستعمارية قد عزّزت الوحدة الوطنية. هذا يفسر لماذا اندلعت المشكلات الإثنية بعد الاستقلال. السبب هو أن الجنوب لم يتم استيعابه أو لم يتمثَّل الثقافة الأم أو المركزية (Core Culture). فقد بقي الجنوب محافظاً على تمايزه في اللغة والعادات والدين، وشكّل تحدياً لأطروحة «بوتقة الانصهار». ولذلك تنطبق هذه الأطروحة على الشمال فقط. ويعتقد الباحثون أن عملية الانصهار تمّت بنجاح في الشمال، حيث ذابت بعض المجموعات أو الثقافات في الثقافة الكلية. وبما أن هذه الجماعات المستوعَبة في الثقافة الرسمية قد شكّلت ثقافاتها الفرعية إضافةً وإثراءً للثقافة الكلية، فإن ذلك يشكل دعماً إمبيريقياً لأطروحة بوتقة الانصهار، لكن في الشمال فقط.

وهكذا تشكّل شطران في السودان: الشمال عربي (أو مستعرب) مسلم، والجنوب زنجي مسيحي؛ حيث عملت الإدارة البريطانية على تشجيع التبشير المسيحي، بل في مرحلة ما من النفوذ الأجنبي تقاسمت الجنوب ثلاث قوى غربية للتبشير المسيحي، هي: الإرسالية الأمريكية التي كانت منطقة نفوذها في أعالي النيل، والإرسالية البريطانية في الاستوائية، والإرسالية الإيطالية في إقليم بحر الغزال. وحتى اليوم تتحدث النخبة الجنوبية عن هويات مسيحية (Christian Identities) باعتبارها الركيزة الأساسية للهوية الجنوبية مقابل الهوية الإسلامية في الشمال. هذا التمييز ليس جغرافياً؛ فالهوية الجنوبية الأفريقية/المسيحية توجد في الشمال أينما نزح ـ أو وُجِد ـ الجنوبي. فهي ذاتية ثقافية لا يغيّرها وجود الجنوبي في شمال السودان. والملاحظ أن الجنوبيين قد كسبوا كثيراً من الترويج لهذا البعد كأساس للصراع بين الشمال والجنوب (كما سبقت الإشارة إلى ذلك). وقد تعمّق ذلك الفهم عند الجيل الحالي، حيث تناقلت أجيالهم تلك الصورة الذهنية القديمة التي تصور الشمالي بأنه مصدر الغزو والاسترقاق. وقد استفادت النخبة الجنوبية من إعلام العولمة، حيث بثّوا أدبياتهم في الفضائيات وشبكة الإنترنت لاستمالة الرأي العام العالمي واستدرار العطف الدولي.

ثانياً: صراع الهويات

إن الهويات السودانية نفسها يمكن الحديث عنها على أساس مستويات مختلفة. يمكن الحديث ـ مثلاً ـ عن «هويات صغرى» و«هويات كبرى». فالهوية الجنوبية والهوية الشمالية هما هويتان كبريان. لكن الهويات في داخل الشمال تتعايش سياسياً، وتتفاعل اجتماعياً، وتتواصل ثقافياً. وفي ذلك إثراء للهوية الكبرى (السودانية الشمالية)، وهي تقوم على دعائم الدين واللغة. والتحليل ذاته ينطبق على تركيبة الهوية الجنوبية الكبرى التي قوامها الزنوجة والمسيحية؛ مع وجود بُعد نفسي أو عاطفي (Sentimental) للهوية الجنوبية مقابل الهوية الشمالية. هذا الجانب الوجداني تراكم عبر العصور، باعتبار أن الشمال ينتمي إلى ثقافة أسمى ويضطهد الجنوب ويظلمه، وأنه يستأثر بالثروة ويحتكر السلطة.

هذه الأطروحة تقودنا إلى تحليل الهويات الصغرى التي يتشكّل منها السودان الشمالي.

منطلق التحليل الذي نطرحه هنا يختلف ـ جزئياً ـ عمّا يذهب إليه العديد من الباحثين في السودان الذين نتفق معظمهم على أن الصراع في السودان هو «صراع حول الموارد»، مع عدم إنكار دور الموارد كعامل مهم في الصراع، إلا أن الصراع في جوهره هو صراع هويات صغرى ومتوسطة وكبرى. ويقصد بهذا التقسيم أن صراع الهويات الصغرى والمتوسطة في السودان الشمالي هو بين بطون القبائل أو بين قبيلة وأخرى. فالصراع حول المياه أو المشاجرات الفردية بين أفراد قبائل مختلفة (أحياناً حول امرأة أو أبقار أو مبايعة أو نحو ذلك) يختفي في داخل بطون القبيلة الواحدة، أو يتراجع لصالح القبيلة الأكبر، أو ينتقل من كونه بين أفخاذ القبيلة الواحدة إلى الفرع الأكبر في القبيلة أو إلى المجموعة القبلية الأكبر. مثلاً، الصراع بين قبائل المسيرية الحُمُر (فلايتة وعجايرة) يختفي لتتوحّد قبائل المسيرية الحُمُر ضد قبيلة أخرى من قبائل البقارة، مثل المسيرية الزرق، وهذه هويات صغرى. ثم تتوحّد هذه القبائل ـ وتتجاوز خلافاتها ـ في مواجهة مجموعة قبلية أخرى خارج هذه المنظومة. وهكذا يختفي الصراع الداخلي في قبيلة واحدة ـ على مختلف مستويات تقسيماتها الداخلية ـ إذا كان الطرف الثاني في الصراع (حول الموارد مثلاً) هو قبيلة أخرى (الرزيقات مقابل المعاليا مثلاً)، وهذه هويات متوسطة.

يشكّل غياب الاندماج الاجتماعي/الثقافي في السودان أكبر مهدّد للوحدة بين الشمال والجنوب إذا ما تمت بقرار سياسي أو استفتاء.

وهكذا عندما ننتقل في دائرة الصراع حول الموارد إلى أعلى نجده بين هويات كبرى (الشمال والجنوب). فيتجلى هذا الصراع ـ في ظاهره ـ على أنه صراع موارد، لكنه ينطوي أيضاً على صراع إثني وصراع بين الهويات، ذلك لأنه إذا كانت هناك مجموعة عرقية في داخل إطار السودان الشمالي شعرت بالغبن والظلم، فإن أقصى ما تطرحه هو حركة مطلبية، وقد تتحول إلى تنظيم جهوي (مثل جبهة تطوير دارفور)، أو حزب سياسي على أساس قبلي (مثل جبال النوبة والبجا). ولا تثير هذه الجماعات موضوع السلطة أو الانفصال، بل كل ما تطلبه العدالة والتنمية الشاملة. لذلك ظهر مصطلح «المناطق المهمّشة» (Marginalized Areas)، وهو يعكس التعبير عن الظلم، وينطوي على محاولة لفت انتباه الحكومة المركزية إلى ضرورة معالجة الخلل في التخطيط والتنمية. والملاحظ أن هذا الخلل السياسي والاقتصادي يثير الهويات الصغرى، لذلك تأتي هذه الصرخات والحركات المسلحة في الشرق وجبال النوبة ودارفور. وهي تؤكد وحدة السودان، وتطالب بالعدالة في توزيع الثروة والسلطة، بينما ينادي الصوت الجنوبي بالانفصال أو الكونفدرالية (Confederation). والكونفدرالية ما هي إلا مرحلة من مراحل ـ أو خطوة نحو ـ الانفصال. ولم تتنازل الحركة الشعبية لتحرير السودان ـ بقيادة الراحل العقيد جون غرنغ في مرحلة المفاوضات مع الحكومة السودانية ـ إلا بعد أن ظهر في المفاوضات الخيار الأكبر، وهو حق تقرير المصير الذي يتيح للجنوبيين كل الخيارات الأخرى، سواء كانت كونفدرالية أو انفصالاً.

أما المعادلة الاجتماعية الموجودة في أبيي (بين الدينكا كممثلة للهوية الجنوبية، والمسيرية كممثلة للهوية الشمالية)، فهي تعبّر عن واقع اجتماعي فرضته ظروف تاريخية موضوعية،

وقد نتج من ذلك الواقع ظاهرة يمكن وصفها بعملية تعايش سلمي (Peaceful Co-existence)، وليس تكاملاً ثقافياً أو اندماجاً اجتماعياً (Social Integration). وهناك فرق كبير بين الاثنين. ولذلك عندما أُثير موضوع قسمة السلطة والثروة ورسم الحدود بين الشمال والجنوب، اندلعت الاختلافات بين المسيرية والدينكا، بمعنى أن موضوع الهوية ظهر إلى السطح كفاصل جوهري بين الطرفين. وهذا يؤكد ما ذهبت إليه هذه الدراسة آنفاً من أن الصراع هو صراع هويات، لأن الطرفين كانا متعايشين في منظومة سلطة واحدة (الإدارة الأهلية)، وكانا يشتركان في موارد واحدة. وهنا مثال حي للهويات الكبرى (شمال وجنوب).

أكد هذه الحقيقة أكاديمي وباحث من أبناء المنطقة (د. أبو القاسم قور)، الذي يرى أن الطرفين تعايشا سلمياً لمئات السنين، ومع ذلك لم يحدث اندماج اجتماعي/ثقافي بينهما، فلكل طرف نظامه الاجتماعي وعاداته. وبينما يوجد في مدخل مدينة أبيي الشمالي المسجد والخلوة القرآنية، توجد في مدخلها الجنوبي الكنيسة، أي يمكن أن يكون هناك تعايش سلمي تحفظه الأعراف من خلال إدارة أهلية مشتركة متفق عليها من الطرفين ـ كما كان ذلك الحال منذ عدة قرون ـ لكن لم ينصهر الطرفان في بوتقة واحدة، ولم يشكلا هوية واحدة حتى الآن. وقد حاول قور تفتيت بنية الصراع بمدخل سوسيو/ثقافي، وقال: «إنني أزعم بنهاية التعايش الطبيعي، وبداية التعايش الدستوري والمؤسسي بين المجموعتين ـ المسيرية العجايرة ودينكا نجوك». لاحظ قور أنه منذ الربع الأخير من القرن العشرين وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين، أن الدينكا قد سعوا ـ من طرف واحد ـ إلى إيجاد البديل المؤسسي، وهو مشروع «مفاصلة الهوية وتحضير الحياة، أي أنهم [الدينكا] أعلنوا للعالم أنهم ليسوا من العرب في شيء ... كان ذلك في مؤتمر أقوك الأول في عام ٢٠٠٤، قبيل الاتفاقية». ويرى قور أنه آن الأوان للمسيرية كي يؤسسوا مشروعهم البديل داخل منظومة «مفاصلة الهوية وتحضير الحياة» حتى يتخلوا عن حياة الرعي البدائي، وبناء مجتمع حداثوي، وينعموا بخيرات مجتمعهم. وبحسب رأي قور (الذي هو من أب مسيري وأم دينكاوية) أن الدينكا والبقارة ثقافتان مختلفتان، موجودتان على بقعة جغرافية واحدة، وهذا هو اختبار التاريخ والجغرافيا، واختبار السياسة، واختبار السلام الذي يقوم على احترام الهوية. ولذلك سوف تظل أبيي مهدداً أساسياً لمشروع الأمن الشامل في السودان ... ولم تعد أبيي قرية صغيرة تقع في الجزء الجنوبي الغربي لولاية جنوب كردفان، بل أضحت بؤرة توتر استراتيجي واجتماعي. وإذا كانت أبيي تشكّل صورة مصغرة للعلاقات بين الشمال والجنوب (هويتين)، فهذا يعني أنها تخدم مقاربة إمبيريقية مكتملة المعطيات.

كذلك أكد هذه الحقيقة أيضاً د. فرانسيس دينغ، وهو باحث وأكاديمي معروف من الدينكا (نجوك) ومن أبناء أبيي، كان والده دينغ مجوك زعيما قبلياً في المنطقة، وعاصر فترة التعايش السلمي بين أهله دينكا نجوك والمسيرية الحُمُر، ألف كتاباً عنوانه **ديناميات الهوية** في فترة شبابه في بداية سبعينيات القرن العشرين[٢]، حيث تحدث حول التعايش السلمي في

(٢) Francis M. Deng, *Dynamics of Identification: A Basis for National Integration in the Sudan* (Khartoum: Khartoum University Press, 1973).

المنطقة، وأشار إلى أن أبيي تمثل صورة مصغّرة للعلاقات بين الشمال والجنوب. لكنه اعترف بوجود هويتين على الرغم من التواصل الاجتماعي والتأثير المتبادل في بعض الجوانب، مثل الاستعراب المحدود، كاستخدام الدينكا لمفردات عربية لألقاب زعمائهم، مثل «مك» و«سلطان» و«ناظر». غير أنه ـ أي فرانسيس ـ جاء بعد ثلاثة عقود (في تسعينيات القرن العشرين) ليرسم صورة قاتمة حول العلاقة بين الطرفين، وتحدث عن رواسب الماضي والاسترقاق والاستعلاء العرقي العربي على الجنوبيين، وتحدث عن صراع الهويات في كتاب: **صراع الرؤى ونزاع الهويات في السودان**[٣]. في هذا الكتاب نرى أن صراع الهويات كامن في السودان، وأنه عندما تزول قبضة الاضطهاد، كما حدث في الاتحاد السوفياتي وفي شرق أوروبا، تبرز المشاكل الإثنية والدينية، التي ظلت مكبوتة لفترات طويلة، لتعبّر عن نفسها بالعنف الذي يهدّد بالتجزئة والتفتت، وربما الانهيار التام. ولذلك نرى أن هذا هو صراع الرؤى ونزاع الهويات الذي ظلّ مستعراً خلال فترات متقطعة لعشرات السنين في السودان.

ثالثاً: مهـدّدات الوحـدة

من الممكن الاطلاع على مهدّدات الوحدة من خلال رصد استقرائي لأحداث ومقولات ومواقف تعبّر عن الصورة الذهنية التي يحملها الجنوبي عن الشمال والشمالي. وهناك أمثلة كثيرة في هذا السياق تعزّز الأطروحة التي تستند إلى غياب الاندماج الاجتماعي والتفاعل الثقافي بين الشماليين والجنوبيين، حتى في الشمال، حيث يعيش بضعة ملايين جنوبي ـ بعضهم منذ ثلاثين عاماً، وبعضهم وُلد في الشمال ـ ولم يندمجوا في ثقافة الشمال وعاداته وهويته.

إننا نعتبر أن غياب هذا الاندماج، الاندماج الاجتماعي/الثقافي، يشكّل أكبر مهدّد للوحدة بين الشمال والجنوب إذا ما تمّت بقرار سياسي أو حتى استفتاء. وتتعزّز هذه الفرضية بأعداد النازحين الجنوبيين في الشمال وموقفهم من الوحدة أو الانفصال، وقد تبيّن أن أكثر من ٨٠ بالمئة يؤيدون الانفصال عن الشمال وإقامة دولة خاصة بهم. فإذا كانت هذه هي نسبة تصويت الذين يؤيدون الانفصال ممّن عاشوا في الشمال (خاصة العاصمة الخرطوم) لعشرات السنين، فلنا أن نتوقع نسبة تصويت أعلى على استفتاء من المقيمين في الجنوب أو الذين هاجروا إلى دول أخرى بما فيها الغرب.

كما كان للأحداث المترتبة على إعلان وفاة د. جون غرنغ دي ميبور، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان (والذي أصبح أيضاً النائب الأول لرئيس الجمهورية، ورئيس حكومة الجنوب بعد توقيع اتفاقية نيفاشا للسلام في كينيا، في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)، في حادث سقوط طائرته القادمة من يوغندا في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٥، تأثير بالغ في وضع السودان، وما صاحب ذلك من أحداث عنف (١ آب/أغسطس ٢٠٠٥) قادها الجنوبيون في الخرطوم ضد الشماليين، متهمين الشماليين باغتياله، في حين إن الطائرة كانت تابعة للرئاسة اليوغندية

(٣) Francis M. Deng, *War of Visions: Conflict of Identities in the Sudan* (Washington, DC: Brookings Institution, 1995).

وسقطت في الأراضي اليوغندية. وقد شملت الأحداث قتل مواطنين شماليين وحرق وتدمير ممتلكاتهم. ثم كانت في صبيحة اليوم الثاني ردّة فعل الشماليين على الجنوبيين في الخرطوم، ممّا عزّز عدم الثقة بين الطرفين، وعكس حجم الهوة وصعوبة التعايش السلمي بينهما.

كما زاد من تفاقم الأوضاع في السودان اتفاقية نيفاشا للسلام، ومحتوياتها والملامح العامة لها، والمناخ الذي تمّت فيه العملية التفاوضية الطويلة منذ النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين وحتى المرحلة الأخيرة التي بدأت في مشاكوس (كينيا) في عام ٢٠٠٢، وانتهت بتوقيع الاتفاق في نيفاشا (كينيا) في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ودور الولايات المتحدة، ودور دول الإيغاد (IGAD) وشركاء الإيغاد (الدول الغربية المانحة)، وقد مضى الآن ما ينوف على أربع سنوات على توقيعها (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩).

رابعاً: تقييم الاتفاقيـة

في إطار تقييم اتفاقية السلام، لاحظنا أن المفاوضات استغرقتها قضايا ملحّة، مثل وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية. ويبدو أن هذه الأطراف قد أرهقتها هذه الأجندة المثيرة للجدل، فلم تستطع أن ترى أكثر من الجوانب السياسية والاقتصادية للحلّ الشامل. فكان تركيز الاتفاقية ـ إلى جانب وقف الحرب والترتيبات الأمنية ـ على البعد السياسي (قسمة السلطة) والبعد الاقتصادي (قسمة الثروة). ولذلك فإن الاتفاقية ـ في تقديرنا ـ نجحت في وقف إطلاق النار وتحقيق السلام، ولكن ليس من المحتمل أن تؤدي إلى «وحدة مستديمة»، لأن الوحدة المستديمة ـ بين الشمال والجنوب ـ من الصعب تحقيقها بالمعادلات السياسية والمعيار الاقتصادي (قسمة الثروة) فقط، بل بالاندماج الاجتماعي/الثقافي بين الشعبين في الجنوب وفي الشمال. هذا البعد الغائب يشكّل المهدّد الرئيسي للشراكة السياسية ولاتفاقية السلام ـ بل لمستقبل الوحدة نفسها. ويمكن التعرّف على الصراعات المرتبطة بالهوية بالاطلاع على نموذج أبيي التي تفجرت فيها الأوضاع باندلاع قتال جديد بين المسيرية والدينكا، وامتدت إلى مناوشات بين أفراد جيش الحركة وجيش الحكومة.

على المستوى السياسي نفسه، واجهت الاتفاقية العديد من الانتقادات. فهنالك من يرى أن اتفاقية السلام الشامل في مجملها تعكس رؤية الحركة الشعبية لمعالجة مشكلات التوازن الإقليمي التنموي والتهميش السياسي بواسطة المركز. كذلك يُلاحظ أن اتفاقية السلام الشامل، وما تلاها من اتفاقيات، قامت على إطار نظري ثنائي (هامش ومركز)، وهذا الإطار، على رغم أهميته في تشخيص المشكلة، إلا أنه قاصر وحده في معالجة الأزمة، بسبب عدم استيعابه لعنصري الصراع الاجتماعي والطبقي من ناحية، وتأثير البيئة المحيطة ممثلة في الإطار الإقليمي من ناحية أخرى. فواقع الحال يقول إن هناك «مركزاً في الهامش، وهامشاً في المركز، وبين المركزين مصالح مشتركة تصبّ في مصلحة المركز الوطني الرئيسي الذي يستمر في الهيمنة من خلال الاستقطاب والإغراء، وأحياناً القهر، وفي كل هذا تدخل عناصر الدين والقبيلة والأيديولوجيا كوسائل رئيسية» .

كذلك يلاحظ البعض أن الثنائية في التفاوض وفي الحكم (مؤتمر وطني يعبّر عن الحركة

الإسلامية، والحركة الشعبية تعبّر عن حركة التمرد الجنوبي) أبعدت الآخرين عن الإحساس بملكية الاتفاقية، وثبطت همم المؤيدين لها من خارج المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، وجعلت آخرين يقفون على الرصيف متفرجين، وفي الوقت نفسه قلّلت من فرص التوافق القائم على القناعات بين الطرفين، نظراً إلى غياب الطرف الثالث المحلي. وصارت المرجعية لحسم الخلافات هي التحكيم، مروراً بمؤسسة الرئاسة. ومن أهم العوامل هنا هو الخلاف الأيديولوجي العميق بين الطرفين، الذي يجعل من الاتفاقية في أحسن الظروف مرحلية وتكتيكية أكثر منها خياراً استراتيجياً. وربما يفسر هذا تراجع فكرة السودان الجديد التي بشر بها جون غرنغ لكل أهل السودان، وليس لجنوب السودان فقط.

يطغى الخلاف الأيديولوجي العميق بين طرفي النزاع في السودان على أي محاولة للتوصل إلى اتفاقية ستكون في أحسن الظروف مرحلية وتكتيكية أكثر منها استراتيجية.

إضافة إلى كون هذه الاتفاقية تقوم على ضمانات دولية، فإن كثيراً من القوى السياسية في الداخل وجّهت نقداً شديداً لها. فهناك مَن يرى أن الاتفاقية تنطوي على الكثير من النواقص والتناقضات. ومن أوجه هذه التناقضات أن الاتفاقية أعلنت أنها اتفاقية سلام شامل، ولكن نصوصها خالفت هذا المعنى لتؤسس صفقة ثنائية بين حزبين. كما أن هذه الاتفاقية اهتمت بتفاصيل دقيقة في توزيع مقاعد السلطة، وأغفلت مسائل قد تشكّل قنابل موقوتة إذا لم تُعالج بصورة وفاقية، فهناك عدة مسائل مهمة كانت من أسباب الصراع في السودان، ولم تحظ بالمعالجة اللازمة، مثل:

١ ـ قضية الاستعلاء والدونية الثقافية، والحاجة إلى بروتوكول أو ميثاق مفصّل للمسألة الثقافية.

٢ ـ قضية العلاقات بين الأديان: الإسلام والمسيحية واليهودية والأديان السودانية المحلية، كما أن القول إن «الشريعة [الإسلامية] وإجماع الشعب السوداني مصدر للتشريعات» (المبحث الثاني) ربما يفجر مشكلة، لأن الأديان الأخرى (غير الإسلام) في السودان هي ليست محل اجماع، بل أديان أقليات، كما أن البعض لاديني أو وثني.

٣ ـ اقتصار الثروة على نفط الجنوب، وعلى إيرادات الضرائب وحسب، وهذه نظرة قاصرة للثروة في السودان، فهناك الموارد في باطن الأرض، وهناك مياه النيل. والملاحظة هنا أن هناك تعميماً وعدم دقة في تقسيم الثروة، كما جاء في نصيب أبيي من الموارد المالية، بحسب اتفاقية تسوية نزاع أبيي (البند ٣/٢): نصيب المنطقة في الصندوق القومي لإعادة الإعمار، ونصيب عادل من صندوق جنوب السودان للتنمية وإعادة التعمير، حيث لم يتم تحديد نسبة هذا «النصيب العادل»، وبالتالي يكون الأمر متروكاً لتقدير السلطات، وهو ما من شأنه أن يشكّل مشكلة في أي وقت.

٤ ـ إهمال الاتفاقية لمسألة مهمة عالجتها كل اتفاقيات السلام الناجحة، وهي الاتفاق

على مبادئ وآليات للتعامل مع مظالم الماضي، حتى لا يؤثر ذلك سلباً في الوفاق والاستقرار.

كذلك هنالك نصوص مُجحفة، لأنها تؤسس لدكتاتورية ثنائية، وهي:

ـ النصّ على حرمان الشخص أو الحزب من حقوقه في المواطنة وفي المشاركة الديمقراطية إذا لم يلتزم بالاتفاقية الثنائية.

ـ إقحام ديمومة السلطان الثنائي في صيغة الاستفتاء لتقرير المصير.

ـ تقديم ائتلاف عسكري ثنائي باعتباره التكوين القومي للقوات المسلحة.

ـ ترك مسألة الانتخابات من حيث قانونها والاشراف عليها وتحديد مواعيدها لحزبين سياسيين دون غيرهما.

كذلك من الملاحظ أن هناك عدة عوامل أثرت في تنفيذ الاتفاقية، وفي درجة تفاعل المواطنين معها، ومن أهم تلك العوامل:

أ ـ الرحيل المفاجئ لجون غرنغ دي ميبور، رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان، قبل بدء التطبيق الفعلي للاتفاقية، وهو المهندس الرئيسي للاتفاقية. لقد كان من المؤكد أن غرنغ، بما يتمتع به من شخصية كاريزمية ورؤية كلية عكستها كتاباته، ولما تميّز به من علاقات داخلية وخارجية، سيسخّر زعامته لمصلحة تنفيذ الاتفاقية.

ب ـ وفاة جون غرنغ أدت إلى تأجيل أو تعطيل تنفيذ عدد من الخطوات الأولية والتأسيسية للفترة الانتقالية (الجهاز الإداري للجنوب، والمفوضيات... إلخ).

ج ـ وفاة جون غرنغ المفاجئة أعاقت عملية تحوّل الحركة الشعبية من حركة عسكرية إلى حزب سياسي، وانعكس ذلك في هيمنة المؤتمر الوطني الكاملة (في ما عدا عائدات النفط)، وهيمنة العقلية العسكرية والأمنية في إدارة السياسة، ولم تسهم الحركة الشعبية بشكل فاعل في تغيير هذا الواقع على رغم التصريحات الإيجابية من القيادة. لكن هناك من يرى أن الحركة في عهد جون غرنغ قد أخذت بخيار الوحدة لأسباب تكتيكية تتعلق بوعي غرنغ بأن الدعوة الصريحة إلى الانفصال ستضيّق من مجالات المناورة والحصول على الدعم، وذلك في الإطارين الإقليمي والدولي. فالدول الأفريقية لن ترحّب بمثل هذه الدعوة طبقاً لمبدأ الحفاظ على الحدود السياسية الموروثة من الاستعمار، والذي أقرته منظمة الوحدة الأفريقية. كما أن دول الجوار السوداني لن تكون سعيدة بالمطالبات الانفصالية التي قد تنتقل عدواها إليها بسبب التداخلات الإثنية والقبلية العابرة للحدود السياسية. وربما رأى جون غرنغ أيضاً أن المطالبة بالانفصال ستؤدي بلا شك إلى استنفار القوى المؤيدة لمناوئيه. ومن ثم، فإن وجهات النظر هذه ترى أن الطرح الوحدوي لغرنغ يرتكز على اعتبارات الحاجة إلى الدعم السياسي والمادي والعسكري اللازم لاستمرار حركته، والعمل على تحقيق مكتسبات متزايدة على الأرض، الأمر الذي سيؤدي به في نهاية المطاف إلى تحقيق أهدافه في السيطرة على كل السودان، وإعادة صياغة هوية الدولة فيه (لبناء السودان الجديد)، أو التراجع عن هذا الهدف الكبير إذا اقتضت الضرورة ذلك، والاقتصار على السيطرة على الجنوب في كيان مستقل، أو

ذي صلاحيات واسعة النطاق، مثل الحكم الذاتي الإقليمي الأشبه بالنظام الكونفدرالي.

د ـ هناك شكاوى من كلا الطرفين أحدهما ضد الآخر في الالتزام بنصوص الاتفاقية. تشتكي الحركة الشعبية من البطء في تطبيق الاتفاقية، مثل عدم إنفاذ تقرير الخبراء حول حدود أبيي وإنشاء إدارة لها (تم إنشاء إدارة مشتركة للمنطقة قبل نهاية العام ٢٠٠٨)، وحلّ المليشيات العسكرية التي حاربت مع الحكومة في الجنوب، والشفافية حول عائدات النفط، وتهميش الحركة في العديد من القرارات، مثل ملف أبوجا (الخاص بمشكلة دارفور)، ومشكلة الشرق (التي تمت اتفاقية حولها في أسمرا في عام ٢٠٠٧)، وطرد الممثل الأممي وبعض الدبلوماسيين الغربيين، ومسألة تسليم المتهمين بجرائم حرب في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية. كما تشكو الحكومة من أن الحركة لم تسلّم المعلومات الخاصة بأماكن وجود قواتها، وأن الجيش الشعبي لم يلتزم بالبقاء في معسكراته القديمة في مناطق الحركة، بل تمدّد في مناطق الحكومة بما فيها المدن، وأنه هاجم القوات المسلحة في ملكال مناصرة للفصائل التي انضمت إلى الحركة، وقام بإرجاع وحدات القوات المسلحة المشاركة في القوات المدمجة من الجنوب وجنوب كردفان، وعمل على استمرار التجنيد في مناطق وقف اطلاق النار، وفتح معسكرات استقطاب في جنوب دارفور وغرب كردفان، واستيراد الحركة أسلحة ثقيلة للجيش الشعبي، وتخصيصها أكثر من ٤٠ بالمئة من ميزانية الجنوب للإنفاق على الجيش على رغم الحاجة الماسة إلى إعمار البنيات التحتية وتقديم الخدمات، وتعدّي الجيش الشعبي على سلطات ومنسوبي القضاء والأمن والشرطة والخدمة المدنية في جنوب كردفان، وطرد مواطنين من الجنوب ومنعهم من ممارسة نشاطهم الاقتصادي، وممارسة نشاطات خارجية دولية دون التنسيق مع وزارة الخارجية، والقيام بأعمال دبلوماسية وقنصلية عن طريق مكاتب الحركة في الخارج. كذلك التعدّي على سلطات اتحادية في الجنوب، مثل الطيران المدني والجمارك والجوازات والمواصفات والاتصالات والتعدين، ومصادرة مباني كليات الجامعات الإسلامية في جوبا وملكال ... إلخ، والمضايقات التي يتعرض لها المسلمون في الجنوب. وقد حذر نائب الرئيس طه، حكومة الجنوب من هذه المضايقات. كما تعرّض التجار الشماليون إلى اعتداءات في جوبا وواو حيث قُتل أحد التجار بسكين على يد أحد أبناء الدينكا في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وغيرها من الأحداث والاتهامات المتبادلة التي تؤكد كلها وجود حالة من عدم الثقة بين الطرفين.

يلحظ المتابع لعمليات تنفيذ اتفاقيات الشراكة في السودان الكثير من التناقضات واختلاف الرؤى والمواقف بين طرفي النزاع.

هـ ـ انشغال القوى الدولية الرئيسية الضامنة للاتفاق بحروبها في العراق وأفغانستان ومحاربة الإرهاب، مما خلق الانطباع وسط بعض قيادات المؤتمر الوطني بإمكانية التباطؤ والمماطلة في تنفيذ الاتفاقية، خاصة في ما يتعلق بالتحول الديمقراطي، واستبدال القوانين المقيّدة للحريات، وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية، ونزع السلاح الموجود خارج سيطرة القوات المسلحة.

و ـ ازدياد الفجوة بين الشماليين والجنوبيين على المستوى المجتمعي عقب أحداث الاثنين

الدامية (آب/أغسطس ٢٠٠٥)، التي شجعت الانفصاليين في الجنوب والشمال.

ز ـ كان المؤتمر الوطني يتوقع أن تكون الحركة جزءاً من النظام وسياساته، ويكون صوتهما واحداً، غير أن الحركة اختلفت مع المؤتمر الوطني في كثير من التوجّهات والمواقف والسياسات. مثلاً، رفضت الحركة تقييد حرية الصحافة وحرية الرأي، ووقفت في وجه المؤتمر الوطني في القضايا المتعلقة بالحريات العامة. كذلك بشأن ملف دارفور، رفض المؤتمر الوطني دخول القوات الدولية إلى دارفور، بينما أيّدت الحركة ذلك. كذلك في شأن مذكرة مدّعي المحكمة الجنائية الدولية (لويس مورينو أوكامبو) الخاصة بتوقيف علي كوشيب وأحمد هارون، ثم الرئيس البشير، رفضت الحكومة التعامل مع المحكمة الجنائية، بينما تؤيد الحركة الشعبية التعامل مع المحكمة وتسليم المطلوبين. كذلك سحبت الحركة الشعبية ٤٢ من أعضائها (في الجهازين التنفيذي والتشريعي) احتجاجاً على هجوم الشرطة على معسكر كَلْمة (جنوب دارفور) في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨ بحجة البحث عن سلاح، حيث قتلت ٣٦ شخصاً، منهم ٢٢ امرأة و١٣ طفلاً، وجرحت عشرات النازحين في المعسكر.

ويمكن الحديث عن الوضع بين شريكي نيفاشا بعد مرور أربعة أعوام في أنه يتسم بالسلبيات الآتيـــة:

أ ـ على رغم اتفاقية السلام، إلا أن المواطن السوداني حتى الآن لم ينعم بعائدات السلام، أمناً أو رخاءً اقتصادياً، فما زالت الضرائب عالية، وتكلفة الخدمات في ارتفاع، وكذلك تزايد غلاء المعيشة، وزيادة نسبة الفقر والمعاناة، على رغم إنتاج وتصدير النفط وتوقف الحرب.

ب ـ انتشار السلاح بين الأفراد والانفلات الأمني في المدن، كما حدث في جوبا وملكال والكلاكلة وأمدرمان، وفي أبيي، وما حدث ويحدث للشماليين في الجنوب، إضافة إلى وجود أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ قطعة سلاح (غير مرخصة) في أيدي المواطنين في جنوب كردفان وحدها.

ج ـ فتور الحماسة لدى المواطن للاتفاق، حتى في الجنوب، فعلى رغم كل المكتسبات على المستوى الحكومي ما زالت عمليات إعادة الإعمار ضعيفة، وعودة النازحين محدودة.

د ـ استمرار احتكار الدولة للإعلام المسموع والمرئي، وتبني وجهة نظر الحكومة (مع أغلبية المؤتمر الوطني)، الأمر الذي لم يسهم في نشر الاتفاقية أو تناولها الموضوعي ونشر ثقافة السلام.

هـ ـ حالة الإحباط منذ وفاة غرنغ وما تلاها من أحداث، ربما تدفع في اتجاه الانفصال، خاصة بسبب وجود عناصر من الشمال والجنوب لها مصالح مباشرة في الانفصال.

و ـ الوضع الدستوري الانتقالي الحالي للجنوب، والتسليح الكبير والنوعي للجيش الشعبي الذي يسيطر على الأمن في الجنوب، واستمرار الخلافات بين الشريكين في كثير من القضايا الأساسية، والمستجدات المختلفة، كلها عوامل قد تجعل الحركة الشعبية تنزوي تدريجياً في الجنوب، وتنسحب من القضايا القومية، وكل ذلك ربما يشجع الاتجاه نحو الانفصال.

ز ـ اتفاقية نيفاشا، وبما منحته للجنوب، من سلطة وثروة، شجعت الجماعات المسلحة

الأخرى المعارضة ـ مثل الشرق ودارفور ـ على المطالبة بمنصب نائب الرئيس. وهذا من شأنه أن يسبب عدم استقرار في الدستور، ويشجع الجهات الأخرى على تقديم المزيد من المطالب المماثلة، مما يسبب تعقيدات سياسية أخرى.

ح ـ أبرم نظام الإنقاذ اتفاقيات سلام «معيبة نجحت في إرضاء بعض القوى السياسية، ولكنها لم تنجح في بناء السلام العادل الشامل، بل صارت مدخلاً إلى تدويل الشأن السوداني بصورة غير مسبوقة»، كما حدث في دارفور، وجنوب كردفان.

ط ـ حتى منتصف عام ٢٠٠٩ ما زالت العلاقة بين الطرفين مأزومة ومتوترة، ومن أمثلة ذلك:

(١) في أيار/مايو ٢٠٠٩ صرح أحد قياديي الحركة الشعبية لتحرير السودان أن حركته سوف تشنّ حرباً على الحكومة ما لم يتم حسم القضايا الست العالقة، ومن أهمها عدم تنفيذ اتفاق نيفاشا روحاً ونصاً، وموقف المؤتمر الوطني من تبعية منطقة أبيي للجنوب، وتسليح المؤتمر الوطني لبعض قبائل الجنوب لتقاتل الحركة الشعبية.

(٢) كشفت الحركة أن لها خطة أسمتها «ب ـ ج» ستتخذها لاحقاً في حال تعنّت المؤتمر الوطني في إنفاذ القوانين وتنفيذ اتفاقية السلام الشامل. وصرح يان ماثيو، الناطق الرسمي باسم الحركة الشعبية، أن هناك مجموعة في المؤتمر الوطني تعرقل القوانين، وتسعى إلى نسف الاتفاقية. وقال إن الحركة سترّد على أي هجوم من المؤتمر الوطني بالأدلة الدامغة، خاصة في ما يتعلق بالفساد في الحكومة، واتهم المؤتمر الوطني بأنه يسعى إلى شق الحركة بتسجيل اسم في الخفاء، هو «الحركة الشعبية ـ التغيير الديمقراطي»، ووصف ذلك بسيناريو أطلق عليه «المؤامرة الكبرى» .وبالفعل، أعلن د. لام أكول في الاسبوع الأول من يونيو/حزيران ٢٠٠٩ انشقاقه عن الحركة الشعبية، وتأسيس حزب جنوبي جديد يحمل الاسم المشار إليه أعلاه.

(٣) صرح سالفا كير، رئيس الحركة الشعبية، ورئيس حكومة الجنوب، في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٩ أنه غير راض عن نتيجة التعداد السكاني التي أعلنت أن شعب الجنوب يشكّل ٢١ بالمئة من سكان السودان، ويرى أنهم يشكّلون ثلث سكان السودان، وليس خُمسه. واعترضت الحركة على ما جاء في نتيجة الإحصاء الذي تتم على أساسه الانتخابات، وهدّدت بمقاطعة الانتخابات إن تمّت على أساس هذا التعداد.

(٤) في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٩ وجّه البشير انتقادات شديدة اللهجة إلى الحركة الشعبية، وقال إنها تطالب بالحريات في الشمال دون النظر إلى طريقة حكمها في الجنوب. ودعاها إلى إقامة حكم مدني، وسحب الجيش الشعبي من الطرق والمدن وإعادته إلى المعسكرات. واستنكر حديث الحركة الشعبية عن القوانين المقيّدة للحريات «وهم يحكمون الجنوب منذ أربع سنوات بالاستخبارات العسكرية. وعليهم أن يعيدوا الحياة المدنية إلى الجنوب ليكون المناخ مهيأ لقيام الانتخابات، وأن يكون هناك حرية عمل لكل القوى السياسية في الجنوب، كما هو متاح في الشمال. وإن كانت الحركة تظن أنها قفلت الجنوب في وجه القوى السياسية في الجنوب، فإن المعاملة سوف تكون بالمثل في الشمال».

(٥) في ١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٩ صرح الفريق سالفا كير، نائب رئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب والحركة الشعبية، أن حكومته تعمل على إعادة تنظيم جيشها للاستعداد للدفاع عن نفسها إذا ما عادت الحرب مرة أخرى. وقال إن الجنوب لن يبدأ الحرب، ولكنه مستعد لها إذا ما فُرضت عليه.

في ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩ عقدت الحركة الشعبية مؤتمراً صحافياً في الخرطوم اتهمت فيه المؤتمر الوطني بـ «التلكؤ في إنفاذ اتفاقية نيفاشا للسلام، وقال الناطق الرسمي باسم الحركة يان ماثيو إن ٦٣ بنداً في الاتفاقية ظلت عالقة، من بينها المصفوفة وتعديل القوانين المقيّدة للحريات، والمشورة الشعبية في جنوب كردفان والنيل الأزرق، والمصالحات الوطنية، وقوانين الأمن، والإجراءات الجنائية، والاستفتاء. وقال إن المؤتمر الوطني لم يقم بأي خطوة لوضع الشعب السوداني في قالب المصالحة الوطنية، وإنه تدخل في تعيين وزراء الحركة الشعبية. وطالب بإشراك الحركة في عمليات إنتاج وتسويق النفط، وقال إن الحركة لا تدري إلى الآن (منتصف عام ٢٠٠٩) كم برميل يُنتج يومياً.

خامساً: عدم الثقة والاتهامات المتبادلة

إضافة إلى الملاحظات السابقة، فإن أكثر ما يهدّد تنفيذ اتفاقية السلام هو عدم الثقة والاتهامات المتبادلة بين الطرفين منذ توقيع الاتفاقية وبداية الشراكة (٩ تموز/يوليو ٢٠٠٥) وحتى تاريخه (تموز/يوليو ٢٠٠٩). وقد يصدق القول ـ كما أكدت ذلك الكثير من الأحداث ـ إن كل ما يتم من حوار وتجاوز الأزمات بين الشريكين، لا يتجاوز بذلك المهدئات. فبعد مرور ما يقارب الخمسة أعوام من اتفاق نيفاشا (أي حتى بداية النصف الثاني من عام ٢٠٠٩) ما زالت العلاقة بين الطرفين متوترة ومأزومة. وقد صرح أحد قياديي الحركة الشعبية في أيار/مايو ٢٠٠٩ أن حركته سوف تشنّ حرباً على الحكومة ما لم يتم حسم القضايا العالقة، ومن أهمها:

- عدم تنفيذ اتفاق نيفاشا نصّاً وروحاً.
- موقف المؤتمر الوطني من تبعية منطقة أبيي للجنوب.
- تسليح المؤتمر الوطني قبائل الجنوب لتقاتل الحركة الشعبية.

من ناحية أخرى، بعد توجيه الرئيس السوداني الرئيس المشير عمر البشير انتقادات شديدة اللهجة إلى الحركة الشعبية ردّت الحركة الشعبية بشدّة على تصريحات الرئيس البشير، فقالت: «إن تصريحات البشير ومسؤولين آخرين في حزبه تعبير عن حالة الخوف والهلع من المدّ الجماهيري للحركة في الولايات كافة، وإن تلك التصريحات توحي بتوجّه نحو إعادة النظام الدكتاتوري العسكري إلى السودان»، ووصفتها بأنها «خرق لاتفاقية السلام التي أوقفت الحرب». كذلك اتهم المؤتمر الوطني قيادات في الحركة الشعبية بالسعي إلى إسقاط النظام بالتحالف مع كتلة تجمّع الأحزاب السياسية المعارضة، وأن ذلك يتم كجزء من الاستهداف الخارجي.

وفي تصعيد مفاجئ، صرح سالفا كير، النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس الحركة

الشعبية، أن حكومته (حكومة جنوب السودان) تعمل على إعادة تنظيم جيشها للاستعداد للدفاع عن نفسها إذا ما عادت الحرب مرة أخرى. وقال لـ «راديو لندن» إنه لم يبدأ الحرب، ولكنه مستعد لها إذا ما فُرضت عليه. كذلك اتهم باقان أموم، الأمين العام للحركة الشعبية لتحرير السودان، بالتنصّل من تنفيذ اتفاق السلام بهدف المحافظة على السلطة، وقال إن ذلك خطر، ويهدد بإعادة انتاج الأزمة السودانية. كما حذر المؤتمر الوطني من تقويض حقوق شعب الجنوب وحرمانهم من ممارسة حق تقرير المصير، وقال إن المؤتمر الوطني يلعب بالنار إذا أقدم على ذلك.

ومن مؤشرات التصعيد والدفع بالأمور نحو الانفصال، استجابة نواب الحركة الشعبية داخل البرلمان بالتصفيق الحادّ والطويل لمقترح الانفصال عن الشمال الذي طرحه العضو مارتن تاكو موي، وتلذّذهم بحديثه الذي وصف فيه الشماليين بأنهم غير جادّين في السلام. وأضاف: «طالما هم (يقصد الشماليين) لا يرغبون أن يحكمهم الجنوبيون، فيجب علينا إعلان استقلال الجنوب من اليوم، وإن الحديث عن الوحدة الجاذبة مضيعة للوقت».

إن الوضع في السودان يحتاج إلى جهد كبير ودور فاعل من المفكرين والعلماء من أجل صياغة برنامج وطني للاندماج من خلال آليات محددة.

بصورة عامة، ليس هناك انسجام بين الشريكين، بل كثير من الأحداث والاتهامات المتبادلة بينهما ـ من حين إلى آخر ـ يعكس عدم ثقة حادّاً، ويهدّد مستقبل هذه الشراكة، ويهدّد تنفيذ الاتفاقية، ويضعف اتجاهات الوحدة. والمتابع لواقع الشراكة وعملية تنفيذ الاتفاقية على مدى السنوات الأربع الماضية، يلحظ الكثير من التناقضات واختلاف الرؤى والمواقف بين الطرفين، فلا يخرج الطرفان من أزمة إلا ويدخلان في أخرى. وحتى بداية النصف الثاني من العام ٢٠٠٩ ظلّت الخلافات بين الشريكين قائمة ومتجدّدة في كثير من النقاط، بل والمسائل الجوهرية. فما زال هناك صراع مسلح في منطقة أبيي، وما زال هناك اختلاف في مسألة ترسيم الحدود وسنّ القوانين. وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ زار نائب رئيس الجمهورية، علي عثمان محمد طه، جوبا، واجتمع بالفريق سالفا كير، النائب الأول لرئيس الجمهورية وزعيم الحركة الشعبية ورئيس حكومة الجنوب، لحسم مسألة الخلافات بين الشريكين في كثير من القوانين، مثل قانون الصحافة، وقانون الأمن، وقانون الإجراءات الجنائية والعقوبات، والاستفتاء، والمشورة الشعبية لولايتي النيل الأزرق وكردفان وغيرهما. غير أن نائب الرئيس عاد إلى الخرطوم دون التوصل إلى اتفاق.

كذلك، كانت هناك مشكلات خاصة بالجانب الجنوبي ربما تؤثر سلباً في تعامل النخبة السياسية الشمالية مع الجنوب ومستقبله، منها مثلاً أن الحركة الشعبية لا تمثل كل الجنوب، فهناك قوى سياسية أخرى تستنكر هيمنة الحركة على الأمور في الجنوب وإقصاء القوى الأخرى. كذلك هناك تياران في داخل الحركة الشعبية: تيار القوميين الجنوبيين الذي يرون بضرورة الانكفاء جنوباً للأخذ بيد الجنوب دون إيلاء بقية السودان اعتبارات أكبر، وهذا التيار

انفصالي؛ وتيار السودان الجديد الذي يرى ضرورة صياغة السودان على أسس جديدة تستوعب الجميع، لكن على رأس هذه الأسس الجديدة الديمقراطية والعلمانية. والأخيرة (العلمانية) غير مقبولة لشمال يدين بالإسلام، وبالتالي ربما يشكّل هذا الاتجاه أيضاً تهديداً لخيار الوحدة.

خاتمة

يمكننا التوصل بعد دراسة الأوضاع في السودان إلى **النتائج** التالية:

١ ـ إن اتفاقية نيفاشا (كينيا) للسلام قد أوقفت الحرب، لكنها لم تحقق السلام، مما يهدّد إمكانية حدوث وحدة مستدامة.

٢ ـ ما زال خطاب النخب الجنوبية ـ بما فيها الطبقة السياسية ـ يقوم على نبرة انفصالية، وما زال يعكس عدم الثقة.

٣ ـ إن اتفاقية نيفاشا التي قامت على مبدأ قسمة السلطة والثروة فجّرت صراع هويات ربما يهدّد التعايش السلمي.

٤ ـ إن نيفاشا أسست لنهج جديد (سلبي)، وهو أن الحكومة المركزية لا تذعن إلا للذين يحملون السلاح. لذلك جاء الانفجار المسلح في دارفور والشرق ونُذُر انفلاتات أخرى في كردفان (شهامة وشمم، ثم تحالف كردفان للتنمية (KAD)).

٥ ـ إن طرح الوحدويين في الجنوب يشترط ـ ضمناً ـ قيام وحدة على أساس مفهوم السودان الجديد الذي يقوم على العلمانية، وهو يتناقض مع الطرح الأيديولوجي الأساسي للنخبة الشمالية الذي يرفض العلمانية باعتبارها نقيضاً للحكم الإسلامي. وهذا التناقض الجذري بين الطرحين يضعف الأمل في تحقيق وحدة مستدامة.

٦ ـ إن الاندماج الاجتماعي/الثقافي اللازم للتعايش والوحدة المستدامة لم يتحقق باتفاقية سياسية، بل بميكانيزمات المجتمع (التزاوج والتمازج والانصهار في بوتقة قومية واحدة). وهذه الميكانيزمات غير متوافرة الآن في الحالة السودانية بين الشمال والجنوب، حيث أكدت ذلك تجربة أبيي التي دامت عدة قرون.

٧ ـ إن التنوّع الديني والإثني والثقافي ليس المشكلة، وإنما تكمن المشكلة في فشل النخب الحاكمة في تحقيق العدالة والتوازن بين مكوّنات هذه الموزاييك (الفسيفساء).

* * *

جانب آخر مهم حول ضمانات استدامة السلام هو أن تضع الحكومة السودانية في الحسبان بأن وفاة جون غرنغ لا تعني نهاية أيديولوجيا الحركة الشعبية. فالحركة الشعبية لها مبادئها وأدبياتها التي ما تزال النخبة الجنوبية متمسكة بها. فرؤية الحركة المتمثلة في «السودان الجديد» تنطوي على خيارات أساسية، على رأسها إقامة سودان جنوبي مستقل

قوامه كونفدرالية (Confederacy) من النيليين والاستوائيين لتشكيل «جمهورية أزانيا» (The Republic of Azania). فهل بتوقيع اتفاقية السلام تخلّت الحركة الشعبية عن هذا الخيار؟ ربما يكون خيار السلام قد أصبح قوياً وواقعياً للحركة الشعبية على أساس أنه مرحلة انتقالية. بمعنى أنه لا يعني تخلي الحركة عن خياراتها الأخرى بقدر ما يعني تأجيلها وإعطاء فرصة للسلام الذي يمكن أن يحقق لها أهدافها الاستراتيجية بطريقة أفضل مما يمكن تحقيقه بالحرب، خاصة إذا ما وضعنا في الحسبان الضغوط الدولية على الطرفين تجاه الحلّ السلمي، إضافة إلى الجانب الإنساني، حيث مات في الحرب أكثر من مليوني سوداني، وتم تشريد أكثر من ثلاثة ملايين من الجنوب الذي دُمِّرت فيه البنية التحتية وتوقفت التنمية، إضافة إلى الآثار الاجتماعية والنفسية للحرب.

إن التنوع الديني والإثني والثقافي، ليس المشكلة، وإنما تكمن المشكلة في فشل النخب الحاكمة في تحقيق العدالة والتوازن بين مكوّنات هذه الموزاييك (الفسيفساء) في السودان.

كذلك يجب أن يوضع في الاعتبار أن الحركة الشعبية قد أسست منظومة من العلاقات الدولية، وبرعت في العلاقات العامة بتسويق قضيتها عبر الإعلام الدولي، فوجدت قضيتهم تعاطفاً من المجتمع الدولي، خاصة من قبل المنظمات الكنسية والحكومات الغربية التي دعمتها سياسياً ومادياً ودبلوماسياً وإعلامياً. ولكن بسبب أن الحرب لم تؤد إلى نتيجة واضحة ـ منتصر ومهزوم ـ وأمام المعاناة الإنسانية للمواطن الجنوبي، فقد جاءت ضغوط الغرب في اتجاه السلام ليمهد لتقرير المصير؛ وفي ذلك ضمنياً دعم لخيارات الحركة الشعبية لتحرير السودان.

كذلك ينبغي أن نستصحب في قراءتنا للواقع ـ ورؤيتنا للمستقبل ـ حقيقة مهمة، وهي أن مناخ العلاقات الدولية الراهنة يقوم على نظام دولي أحادي، وهو ينطوي على أفكار أساسية تؤمن بصراع الحضارات. وهذا يعزّز من الخط الداعم لتأسيس دولة جنوبية مسيحية تشكل إضافة إلى محور الغرب المسيحي في مواجهة الأيديولوجيا الإسلامية في سياق صراع الحضارات.

ولذلك، يظلّ الطرح السوسيولوجي الذي تتبناه هذه الدراسة هو المدخل السليم ـ في اعتقاد الباحث ـ للتأسيس لحل جذري للمشكلة وفق خيارين: إما تحقيق التكامل والاندماج الاجتماعي/الثقافي بين الشعبين، وهذا يحتاج ـ مع التدابير التي اقترحناها ـ إلى أجيال، وذلك في المدى البعيد؛ وإما أن نخضع للمعطيات الموضوعية، ولحقائق الواقع الاجتماعي الحالي، ونتبنى خيار الانفصال الآن. وهذا الخيار الأخير هو الذي نراه الأقرب إلى الواقع، لأنه يتعذر تحقيق وحدة مستدامة بين الطرفين في غياب الاندماج الاجتماعي بين شعبين مختلفين في الخصائص الاجتماعية والهوية الثقافية.

ومع ذلك، على حكومة المؤتمر الوطني أن تضع في الاعتبار أن شعب الجنوب قد يصوِّت لصالح خيار الانفصال، ويجب أن توضع استراتيجية محددة للتعامل مع هذا الواقع الجديد.

وهذا يستدعي النظر إلى السيناريوهات التي سوف تترتب على واقع الانفصال. صحيح أن في داخل الحركة الشعبية تيارين متعارضين: تيار وحدوي، وآخر انفصالي، ويدعو هذا الأخير إلى قيام السودان الجديد على الديمقراطية والعلمانية، ويرى أن ذلك لا يتأتى إلا بالانفصال. لكن هذا الخيار ـ الانفصال ـ يجب أن يقرّره شعب الجنوب من خلال الاستفتاء، وليس النخبة، إلا أن النخبة الجنوبية التي تقود خيار الانفصال من المرجّح أن تشجع شعب الجنوب على الانفصال باعتباره أفضل من خيار الوحدة الذي لم يعد جاذباً.

لذلك نرى أن من الأفضل أن يتم الانفصال بصورة سلمية، وأن لا تضع الحكومة العقبات أمامه، لأن السودان (الشمالي) إذا فقد الجزء الجنوبي بصورة غير سلمية، فإن الدولة الناشئة سوف تشكّل من ناحية استراتيجية خطراً أكبر من حرب الجنوب نفسها، ذلك لأن الدولة الوليدة سوف تتشكل في سياق مختلف عن الشمال، وربما تدير نخبتها ظهرها للسودان الشمالي ـ وهم يحملون في دواخلهم مرارات الماضي ـ لتشكيل تحالفات مع دوائر أفريقية وغربية، وربما صهيونية، قد تهدّد كيان السودان الشمالي.

أما من ناحية البنية الداخلية للدولة الوليدة، فعلى حكومة الخرطوم أن تضع في الاعتبار الاضطرابات التي سوف تندلع في شكل توترات ونزاعات قبلية وحروب أهلية قد ينتقل تأثيرها إلى الشمال، من خلال التداخل القبلي وحركة الرعاة من الشمال إلى الجنوب، دون وعي بالحدود السياسية الجديدة.

الدولة الجديدة المتوقعة في جنوب السودان سوف تواجه أكبر وأعقد مشكلة واجهتها أية كيانات سياسية أخرى لبناء الدولة. فالخلافات القبلية والإثنية القديمة في الجنوب سوف يتم تسييسها بصورة حادة جداً في سياق الصراع حول السلطة، إضافة إلى مشكلات الجهل والأمراض والأوبئة (خاصة الإيدز: الجنوب الأعلى في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط) والأمية (نسبة الأمية في الجنوب هي أعلى المعدلات في العالم: أكثر من ٨٠ بالمئة وسط الذكور و٩٦ بالمئة وسط الإناث)، إضافة إلى مشكلات بناء القدرات البشرية والبنية التحتية، ومشكلات الفساد وغيرها □